A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/383
4 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

قانون البحار: اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٤	٢
ثانيا - المعلومات المقدمة من الدول	٥ -٢٠	٢
ثالثا - المعلومات المقدمة من المنظمات الدولية	٢١-٣١	٧
ألف - الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة	٢١	٧
باء - أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها	٢٢	١٥
جيم - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	٢٣	١٦
دال - منظمات وترتيبات مصائد الأسماك الاقليمية ودون الاقليمية	٢٤-٣١	١٧
رابعا - المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية	٣٢-٣٩	٢٢

011196 011196 96-24908

أولا - مقدمة

١ - في دورتها الخمسين، أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤/٥٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عن تقديرها لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال لوفائه بالولاية التي أناطها به قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ باعتماد اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (المشار إليه فيما بعد باسم "اتفاق عام ١٩٩٥")، وأكدت أهمية دخول الاتفاق حيز النفاذ وتنفيذه بفعالية(١).

٢ - كما طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول وسائر الهيئات التي لها الحق في التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه والانضمام إليه، عملا بالأحكام ذات الصلة من اتفاق عام ١٩٩٥، أن تفعل ذلك، وأن تنظر في تطبيقه مؤقتا. وطلبت كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التطورات المتصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، وبعد ذلك كل سنتين، آخذا في اعتباره المعلومات التي تقدمها الدول والوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وسائر الهيئات والمنظمات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وكذلك سائر الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة(٢).

٣ - وبناء على ذلك، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي، وجه فيها عنايتهم إلى القرار ٢٤/٥٠. كما وُجهت رسائل إلى المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وردا على ذلك، تلقى الأمين العام عددا من الرسائل والتعليقات. وهو يود أن يعرب أن تقديره لجميع المساهمات، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تقريرها المفصل.

٤ - وهذا التقرير، الذي روعيت فيه تلك المساهمات، مقدم إلى الجمعية العامة تلبية للطلب الوارد في القرار ٢٤/٥٠.

ثانيا - المعلومات المقدمة من الدول

٥ - في ردها على الأمين العام، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أبلغت كولومبيا أنها، بوصفها طرفا في اتفاق لاخويا لعام ١٩٩٢(٣)، قد شاركت بهمة في الفريق الاستعراضي الدولي الذي أجريت عن طريقه دراسات نوعية عن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وفي رسالة

أخرى مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، ذكرت كولومبيا أيضا أن وزارة الزراعة الكولومبية والمعهد الوطني لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية واصلا المشاركة في اجتماعات لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التون في المناطق المدارية التي تشمل ولايتها مصائد أسماك التون وحفظ الدرفيل في شرقي المحيط الهادئ. وقد قام المعهد بوضع قواعد إلزامية للاستغلال السليم لمصائد سمك التون وحفظ الدرفيل. وهذه القواعد سارية على سفن الصيد العاملة لحساب شركات كولومبية. وقد بحث المعهد هذه المسألة في عدة اجتماعات إقليمية للجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي.

٦ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أوضحت قطر أن البيانات والمعلومات المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال يجري تبادلها، بصورة تعاونية، من خلال مشاركتها في اللجنة التقنية لمصائد الأسماك، المنبثقة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي لجنة تنمية وإدارة موارد مصائد الأسماك، المنبثقة عن لجنة مصائد الأسماك في خليج المحيط الهندي، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٧ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ذكرت ملديف أنها ستوقع على اتفاق عام ١٩٩٥ في القريب العاجل.

٨ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أوضحت المملكة العربية السعودية أنها تتعاون مع الدول المجاورة، ولا سيما مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن أبرز نتائج هذا التعاون حظر استخدام شباك الجر لصيد أسماك القاع خلال مواسم التزاوج في الخليج العربي ولمدة ثلاثة أشهر من كل عام. كما تم التوصل إلى اتفاق حول تحديد موسم مغلق لصيد الجمبري في الخليج العربي لمدة لا تقل عن ستة أشهر بين كانون الثاني/يناير و أيلول/سبتمبر من كل عام، وكذلك حول التنسيق بين الدول العربية التي تتقاسم الأرصدة السمكية بشأن تعيين تواريخ محددة لبدء مواسم الصيد، وإجراء مسح شامل لمياه الخليج العربي.

٩ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أبلغته إيطاليا أنها بتوقيعها على اتفاق عام ١٩٩٥ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فإن إجراءات التصديق عليه قد بدأت بالفعل.

١٠ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدمت كندا المعلومات التالية المتعلقة بالتطورات المتصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال:

"(أ) الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

"تدير الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق في ساحل المحيط الأطلسي منظمة شمال غرب المحيط الأطلسي لمصائد الأسماك في تقسيماتها الثلاثة (3 LMNO). والأنظمة والمعايير الكندية

سارية، على قدم المساواة، على السفن الكندية التي تقوم بالصيد داخل حد الـ ٢٠٠ ميل للمياه الكندية أو خارجه. وتضع هذه المنظمة وتطبق تدابير ادارة تلك الأرصدة المتداخلة المناطق. وتمتثل كندا لجميع قواعد هذه المنظمة، بل إن تدابير كندا لإدارة هذه الأرصدة أكثر صرامة في حالات كثيرة.

"فعلى سبيل المثال، يبلغ حجم عين شبكة الجر، بموجب قواعد منظمة شمال غرب المحيط الأطلسي لمصائد الأسماك، ١٣٠ مم. أما بالنسبة للسفن الكندية، فإن الحد الأدنى يبلغ ١٤٥ مم بالنسبة لبعض هذه الأرصدة السمكية. كما أن قواعد هذه المنظمة تقضي بأنه إذا كانت كمية الأسماك أصغر حجما من المعتاد، في أي كمية صيد واحدة، تبلغ ١٠ في المائة بالعدد، تعين على السفينة أن تتحرك مالا يقل عن ٥ أميال بحرية، وأن يتم التخلص من جميع الأسماك الأصغر حجما من المعتاد. أما بالنسبة للسفن الكندية، فإن التخلص من الأسماك غير مسموح به. وإذا زاد عدد الأسماك الأصغر حجما من المعتاد، في كمية الصيد، عن ١٥ في المائة بالعدد، تُغلق منطقة صيد الأسماك هذه في وجه الأسطول بأسره لمدة لا تقل عن ١٠ أيام.

"(ب) الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

"الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في الساحل الشرقي لكندا هي أسماك كبيرة تعيش في الطبقات السطحية، وتديرها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي. وتقوم كندا، كل عام، بتنفيذ جميع تدابير اللجنة فيما يتعلق بالسمك ذي الزعنفة الزرقاء، والسمك أبيض القلب، والسمك ذي الزعنفة الصفراء، وسمك التون الأنجل، والسمك السياف.

"ورغم أن أسماك القرش مرتحلة، فإن أرصدتها حتى الآن لا تدار بصورة متعددة الأطراف في المحيط الأطلسي. غير أن كندا وضعت موضع التنفيذ عددا من تدابير الإدارة للحد من أنشطة صيد هذه الأنواع وللمساعدة في اكتساب مزيد من المعلومات العلمية."

١١ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أبلغته النرويج أن البرلمان النرويجي قد وافق بالإجماع، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، على التصديق على اتفاق عام ١٩٩٥. ولذلك، فإن الحكومة النرويجية تعتزم التصديق على ذلك الاتفاق قريبا. كما أوضحت النرويج أن اتفاقا رباعيا بين الدول الساحلية بشأن أرصدة الرنجة النرويجية السارئة في ربيع عام ١٩٩٦، أي بين النرويج والاتحاد الروسي وأيسلندا وجزر فارو، قد تم توقيعه ودخل حيز النفاذ في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦. والاتفاق، الذي يحد من منطقة الصيد في مناطق صيد الأسماك للأطراف الأربعة وفي مناطق أعالي البحار من شمال شرقي المحيط الأطلسي على السواء، يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في إطار سياسة تستهدف مد نطاق الإدارة المستدامة ليشمل أرصدة سمك الرنجة في كامل نطاق توزيعها. وفضلا عن ذلك، أصبحت النرويج، في آذار/مارس ١٩٩٦، طرفا في اتفاق أبرم في إطار لجنة مصائد الأسماك في شمال شرقي المحيط الأطلسي يتعلق بمصائد أرصدة السمك الأحمر المتداخلة المناطق في بحر إيرمينجر، في شمال غربي المحيط الأطلسي. وأعربت النرويج أيضا عن

بالغ القلق إزاء مصائد أسماء القد القطبي الشمالي الشرقي في مناطق أعالي البحار ببحر بارينتس، لأنها مصائد غير خاضعة لضوابط. كما أعربت عن اعتزامها تجديد جهودها بغية ايجاد حل ناجع لهذه المشكلة.

١٢ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦، أوضحت فنلندا أنها، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، قد قبلت قرار مجلس الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاق عام ١٩٩٥، وهو الأمر الذي تأخر بسبب مسألة الولاية الإقليمية بين الجماعة الأوروبية والبلدان الأعضاء. وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تم التوصل إلى حل توفيقي بشأن المسألة في مجلس مصائد الأسماك التابع للاتحاد الأوروبي[٤].

١٣ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، أفادت المغرب أنها أقامت مؤخرا معهدا وطنيا لأبحاث الموارد البحرية الحية، تتمثل مهمته في تقييم الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، على الصعيد الإقليمي، وكذلك من خلال التعاون العلمي الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٤ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، أشارت إسبانيا إلى تطورين مهمين يتعلقان بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. والأول يتعلق بفتح باب التوقيع على اتفاق عام ١٩٩٥، الذي وقعته الجماعة الأوروبية وبعض الدول الأعضاء. أما بقية الأعضاء، ومنهم اسبانيا، فسوف توقع عليه قريبا. أما التطور الثاني فيتعلق بإدارة أرصدة السمك الأحمر في المحيط الأطلسي (Sebastes mentella) من جانب لجنة مصائد الأسماك في شمال شرقي المحيط الأطلسي. وقد تم تحديد كمية الصيد الاجمالية المسموح بها بالنسبة لهذه الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، كما تم تحديد حصة الأطراف المتعاقدة منها؛ إلى جانب تخصيص حصص احتياطية للأعضاء الذين سينضمون الى اللجنة مستقبلا. والاتفاق هو نموذج للتعاون بين الدول الساحلية والدول التي تقوم بالصيد في أعالي البحار، كما أن التدابير المتخذة من قبل اللجنة ستكون سارية داخل وخارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، على أساس أفضل الأدلة العلمية المتاحة.

١٥ - وفي رده على الأمين العام، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أبلغه الكويت بأنه رغم قلة ما بذل حتى الآن على الصعيد دون الإقليمي لمناقشة التدابير اللازم اتخاذها لإدارة أرصدة سمكية معينة كثيرة الارتحال، أو الأرصدة السمكية الموجودة في مناطق مشتركة، فقد اتخذت خطوات نحو حماية هذه الأرصدة. كما قامت الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنفيذ مشروع بحثي مشترك لدراسة شباك صيد الجمبري في المناطق المشتركة، مع قيام الكويت بدور رائد في هذا العمل، الذي يعتبر من المشاريع المبتكرة تماما في مجاله. وهناك مشروع آخر قيد التنفيذ لمنع ارتحال السمك البصار، وهو نوع ذو قيمة اقتصادية. وقد وافقت كل دولة خليجية على جمع كافة البيانات المتاحة عن هذا النوع، بما في ذلك خصائصه الاحيائية وطوله ووزنه وغير ذلك من المعلومات المفيدة، مع قيام البحرين بدور رائد في هذا المشروع. وفضلا عن ذلك، تقوم مجموعة من دول الخليج ببذل جهود تنسيقية لمسح جوانب معينة لمواقع الصيد عن طريق جمع بيانات إحصائية عن أنواع الأسماك، من أجل إقامة قاعدة بيانات إحصائية، وكذلك

من خلال تقييم جوانب معينة من الأضرار البيئية المحيقة بالأرصدة السمكية، ولا سيما حيثما تتعرض هذه الأرصدة للنفاد، وذلك من أجل مكافحة مصدر التلوث الذي يسهم في تلك الظاهرة.

١٦ - وختاما، أوضح الكويت أنه يراعي، على الصعيد الإقليمي، المبادئ العامة لحفظ الأرصدة السمكية المحددة في تشريعاته الوطنية التي تكفل ألا يربح من ينتهكها من وراء أنشطته غير المشروعة. كما أضاف أن مؤسساته العلمية الوطنية تقوم بدور كبير في إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأرصدة السمكية، بما في ذلك جمع البيانات عن جهود صيد الأسماك وفقا لأساليب الصيد، وإجراء دراسة أحيائية للأنواع المستهدفة وغير المستهدفة، والقيام بأبحاث عن العوامل البيئية التي تؤثر على نمو وبقاء الأرصدة السمكية، وتعزيز الأرصدة أو استعادتها في المناطق الخاضعة لولايته الوطنية.

١٧ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، أوضحت تونس أن من المحتمل أن توقع على اتفاق عام ١٩٩٥ قبل نهاية عام ١٩٩٦ عقب تقييم نتائج المؤتمر الدبلوماسي الثاني المعني بادارة الموارد البحرية الحية في البحر الأبيض المتوسط، المقرر عقده خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

١٨ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، أبلغته جنوب افريقيا أنها بصدد عملية وضع سياسة جديدة ومتكاملة لمصائد الأسماك، ستنتهي منها قبل نهاية عام ١٩٩٦. كما أوضحت أنها ملتزمة بتعزيز موارد مصائد الأسماك العالمية عن طريق ممارسات الصيد المسؤولة، بالتعاون مع شركائها الإقليميين في الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. وأكدت جنوب افريقيا من جديد تأييدها للاتفاقات الدولية والإقليمية التعاونية لادارة الموارد البحرية، الرامية إلى حماية وحفظ البيئة البحرية، بصيغتها الواردة في مدونة الفاو لقواعد السلوك بالنسبة لمصائد الأسماك المسؤولة، وفي اتفاق عام ١٩٩٥.

١٩ - وفي ردها على الأمين العام، المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تنظر إلى اتفاق عام ١٩٩٦ على أنه إنجاز هام نحو تحسين إدارة الموارد البحرية الحية، كما أنها ملتزمة بإنفاذه في أقرب وقت ممكن. ووفاء بهذا الالتزام، بدأت الولايات المتحدة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حملة للترويج، عبر القنوات الدبلوماسية، من أجل التوقيع والتصديق على الاتفاق. ومنذ ذلك الحين، تقدمت وزارة خارجية الولايات المتحدة بمبادرات إلى ما يزيد على ١٣٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما وجهت نداءات إلى الدول غير الأعضاء للالتزام بمبادئ الاتفاق. وذكرت الولايات المتحدة أنها حاليا طرف في عدد من المنظمات والترتيبات دون الإقليمية المعنية بادارة مصائد الأسماك، والتي يسري عليها الاتفاق. وترى الولايات المتحدة أن الاتفاق سوف يعزز قدرة المنظمات والترتيبات الإقليمية على النهوض بمسؤولياتها المتعلقة بالحفظ والادارة. كما ترى الولايات المتحدة أن المنظمات والترتيبات التي تدير الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال يجب أن تعمل فورا - قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ - على تنفيذ أحكامه الرئيسية. وهذه الأحكام الرئيسية تتضمن الأخذ بالنهج التحوطي لإدارة مصائد الأسماك، والشفافية، والأعضاء الجدد، والامتثال والإنفاذ، وأنشطة الصيد التي يقوم بها غير

الأعضاء. وسوف تعمل الولايات المتحدة بدأب، خلال الأشهر والسنوات القادمة، على تحقيق هذا الهدف. كما أنها على استعداد للعمل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، وفقا لأحكام الاتفاق، على إقامة منظمات وترتيبات في المناطق التي تفتقر إليها حاليا.

٢٠ - وأضافت الولايات المتحدة أن الرئيس كلينتون قد أحال الاتفاق إلى مجلس الشيوخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ لإسداء المشورة وإبداء الموافقة على التصديق عليه، وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أسدى مجلس الشيوخ مشورته وأبدى موافقته[٥].

ثالثا - المعلومات المقدمة من المنظمات الدولية

ألف - الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

٢١ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة التقرير التالي، في ردها المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، على الأمين العام:

"إن حفظ وإدارة موارد الأسماك، على صعيد العالم عموما، هما في حالة غير مرضية. ولم تحدث تحسينات كبيرة في هذه الحالة منذ أن أبلغت منظمة الأغذية والزراعة في مطلع التسعينات أن ما يقارب ٧٠ في المائة من المصيد البحري العالمي من موارد مصائد الأسماك الذي تتوافر البيانات عنه قد استغل استغلالا كاملا، أو حصل إفراط في استغلاله، أو هو في حالة انتعاش. وفي دراسة أحدث لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تستخدم إحصاءات المصيد المتاحة منذ عام ١٩٩٥ بالنسبة لـ ٢٠٠ من موارد مصائد الأسماك البحرية الرئيسية، توصلت الفاو الى استنتاجات مماثلة.

"وبالنسبة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تعرض كثير من الأرصدة التي لها أهمية وقيمة من الناحية التجارية الى مجهود شديد وقليل التنظيم في مجال الصيد، وما زالت بعض الأرصدة تتعرض لصيد مفرط.

"إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الذي عقد للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ وأفضى الى إبرام اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة) قد سعى الى معالجة هذه المسألة بطريقة جوهرية وشاملة، ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (اتفاقية عام ١٩٨٢). وفضلا عن ذلك، فإن اتفاق عام ١٩٩٣ لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الحفظ والادارة الدولية (اتفاق الالتزام) ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية لعام ١٩٩٥ (مدونة قواعد السلوك) يعالجان أيضا، على نحو جوهري

الحاجة الى استغلال مستدام رشيد وطويل الأجل لموارد مصائد الأسماك في أعالي البحار، ويسعيان الى تسهيل ذلك الاستغلال.

"مركز الأرصدة والحفظ والإدارة

"ترد أدناه لمحة عن مركز هذه الأرصدة، موجزة حسب كل محيط، مع وصف مختصر لمنظمات وترتيبات الادارة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي التي وجدت لتسهيل حفظ وإدارة هذه الأرصدة.

"المحيط الأطلسي

(١) "الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

"يبدو أن استغلال كثير من أرصدة أنواع السوق الرئيسية يتراوح بين الاستغلال الشديد والاستغلال الكامل، وبعض هذه الأرصدة تتعرض للإفراط في الصيد أو للاستنزاف.

"سمك التون الأبيض وسمك التون الأنجل. يبدو أن رصيد سمك التون الأبيض في شمال المحيط الأطلسي مستغل بحدود مستوى أقصى محصول مستدام. وفي جنوب المحيط الأطلسي، فاق الاستغلال منذ منتصف الثمانينات مستوى أقصى محصول مستدام. أما سمك التون الأنجل فيجري صيده بنسبة تفوق الى حد بعيد مستوى أقصى محصول مستدام.

"سمك التون ذو الزعنفة الزرقاء. في شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تؤدي التخفيضات في مجهود الصيد، لا سيما الصيد الموجه نحو السمك الصغير، الى زيادة المحصول على الأمد الطويل. وفي غرب المحيط الأطلسي، يجري صيد الرصيد دون مستوى أقصى محصول مستدام بدرجة كبيرة. أما سمك التون الجنوبي ذو الزعنفة الزرقاء فهو مستغل الى حد الإفراط.

"سمك التون الوثاب. قد يكون سمك التون الوثاب في المحيط الأطلسي مستغلا باعتدال.

"سمك التون ذو الزعنفة الصفراء. في شرق المحيط الأطلسي، يستغل رصيد سمك التون ذو الزعنفة الصفراء في حدود مستوى أقصى محصول مستدام.

"السمك الطويل المنقار والسمك السياف. قد يكون الراموخ الأزرق والأبيض في المحيط الأطلسي مستغلا الى حد الإفراط. وهناك قدر من القلق بشأن مركز السمك الشراعي في غرب المحيط الأطلسي، وقلق أكبر بشأن مركز السمك السياف في المحيط الأطلسي.

(٢) "أرصدة أنواع السمك المتداخلة المناطق

"شمال غرب المحيط الأطلسي. تضم الأنواع المتداخلة المناطق التي توجد في هذه البقعة سمك القد غراند بانك، وسمك البلايس الأمريكي، والسمك الأحمر، والسمك المفلطح، وسمك الهلبوت الأطلسي، وسمك الهلبوت، والسمك المفلطح الأصفر الذنب، وسمك غرينادير، والأسقمري، والحبار الناريدي. ويبدو أن جميع الأرصدة المتداخلة المناطق من السمك الذي يعيش قرب القاع في هذه البقعة تصاد عند مستوى أقصى محصول مستدام أو أعلى من هذا المستوى وأن أرصدته هي عموما في أسوأ حالة مرت بها.

"شمال شرق المحيط الأطلسي. إن السمك الأبيض الأزرق هو من الموارد الرئيسية للأنواع المتداخلة المناطق. وقد أفرط في صيده في الثمانينات، لكنه منذ عام ١٩٨٦ تناقص معدل فناء هذا النوع وأصبح الآن يقترب من معدل النفوق الطبيعي. ورصيد هذا النوع يزداد ويعتبر ضمن الحدود البيولوجية السليمة. أما السمك الأحمر المحيطي فقد وصل صيده إلى الذروة في عام ١٩٨٦ (٠٠٠ ١٠٥ طن)، ثم انخفض منذ ذلك الحين انخفاضا كبيرا إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طن بقليل في السنوات الأخيرة. ولم يتم التحقق من سبب هذا التناقص ولا يوجد تقييم علمي بشأن المركز الحالي لهذا الرصيد. أما الكميات المصيدة من سمك القد والحدوق والهلبوت في غرينلاند والسمك الأحمر في بحر بارنتس فيعتقد العلماء أنها قليلة الآن. أما الأرصدة المتداخلة المناطق في عمق البحر من سمك الرنجة النرويجي السارئة في الربيع فهي تنتعش بعد انتكاسة تاريخية وتزداد باطراد نظرا لحسن تجددها.

"البحر الأبيض المتوسط. لم توسع بلدان البحر الأبيض المتوسط الساحلية مناطقها الاقتصادية الخالصة إلى مسافة ٢٠٠ ميل ومازالت مناطق معظمها تمتد إلى حد ١٢ ميلا. لذلك السبب يظل البحر الأبيض المتوسط في غالبيته مثل أعالى البحار. وسمك النازلي وجمبري أعماق البحار يشكلان الأرصدة المتداخلة المناطق الرئيسية في خليج ليون وخليج قابس. أما الأسماك الصغيرة التي تعيش في العمق كالسردين وسمك التون الكبير فتنتشر غالبا في كل الأنحاء خارج حد الـ ١٢ ميلا.

"الجزء الأوسط الشرقي من المحيط الأطلسي. إن سمك التون الكبير المحيطي هو الرصيد المتداخل المناطق الوحيد المعروف في هذه المنطقة، ولا يعرف شيء عن امكانياته ومركزه.

"الجزء الأوسط الغربي من المحيط الأطلسي. إن السمك الطيار، والدرفيل والسمك الشراعي الأطلسي، والأسقمري الكبير وأسماك القرش المحيطية هي الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق الرئيسية المنتشرة في هذه المنطقة. وبوجود عدد من الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة تصيد هذه الأسماك وسمك التون في هذه المنطقة، فإن الإدارة الشاملة وتخصيص الموارد يظلان مشكلة. ولم يتم بعد التحقيق في مركز الأرصدة المتداخلة المناطق.

"جنوب غرب المحيط الأطلسي. يوجد في هذه المنطقة كثير من الأرصدة السمكية الهامة في المياه العميقة، منها الحبار القصير الزعنف والحبار العادي، ويعتبر كلاهما مستغلا عن نحو كامل أو مفرط. وتستغل معظم هذه الأرصدة الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة. أما أرصدة النازلي فهي مستغلة استغلالا كاملا. وأرصدة السمك الأبيض الأزرق والغرينادير الجنوبية تعتبر مستغلة استغلالا ناقصا أو معتدلا. والأرصدة السمكية الأخرى في المياه العميقة هي القد الأنقليس الوردي، وسمك بيتاغونيا المسنن، ومورا الشرغوف، وقد المحيط المتجمد الجنوبي، والقد الصخري، والحبار العادي، وتعتبر جميعا مستغلة استغلالا معتدلا.

"جنوب شرق المحيط الأطلسي. تضم الأرصدة المتداخلة المناطق المنتشرة في هذه المنطقة سمك التون الكبير، وبومفريت ومكتوفيد. ويتم معظم صيد هذه الأنواع داخل المناطق الاقتصادية الخالصة. ولم يتم الإبلاغ عن وجود صراع بشأن الأرصدة المتداخلة المناطق.

(٣) "المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية

"إن التون والأنواع الشبيهة بالتون تغطيها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي. ولدى هذه اللجنة ولاية إدارة هذه الأرصدة في جميع مياه المحيط الأطلسي بأسرها والبحار المجاورة له. واعتمدت اللجنة عددا من التدابير التنظيمية بشأن حدود حجم صيد السمك ذي الزعنفة الصفراء والأنجل ذي الزعنفة الزرقاء والسمك السياف.

"أما في البحر الأبيض المتوسط، فالمجلس العام لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط مسؤول عن حفظ وإدارة جميع موارد مصائد الأسماك في المنطقة. وهذا المجلس هيئة تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة من حيث التمويل والادارة ويحتاج هيكلها ووظائفها فيما يتعلق بالأنواع الكثيرة الارتحال والأرصدة المتداخلة المناطق إلى تعديل من أجل تنفيذ أحكام اتفاق الأمم المتحدة.

"والمنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك التي لها سلطات تنظيمية لمعالجة حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق في المحيط الأطلسي والبحار المجاورة له هي منظمة شمال غرب المحيط الأطلسي لمصائد الأسماك، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرقي المحيط الأطلسي، واللجنة الدولية لمصائد الأسماك في بحر البلطيق، والمجلس العام لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.

"وبالنسبة للأرصدة المتداخلة المناطق، مازالت منظمة شمال غرب المحيط الأطلسي لمصائد الأسماك تواجه أزمة في السنوات الأخيرة لأن توصيات اللجنة العلمية تنتهك بأنشطة الصيد غير الخاضعة للمراقبة التي تجريها الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنطقة الخاضعة للأنظمة.

وأسفرت حالات تأخر الدول الأعضاء في الابلاغ عن كمية المصيد أيضا عن نقص البيانات اللازمة للتقييم.

"والمجلس الدولي لاستكشاف البحار هيئة علمية محضة تسدي المشورة العلمية لعدد من المنظمات والبلدان في منطقة شمال شرق المحيط الأطلسي.

"أما الهيئات الإقليمية الأخرى، بما فيها لجنة مصائد الأسماك في المنطقة الشرقية والوسطى من المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك لغرب وسط الأطلسي، فهي هيئات استشارية تمولها وتديرها منظمة الأغذية والزراعة.

"وهناك هيئتان إقليميتان أخريان هما اللجنة الدولية لمصائد الأسماك في جنوب شرقي الأطلسي واللجنة الاستشارية الإقليمية لمصائد الأسماك في جنوب غرب الأطلسي كانتا لا تعملان لفترة من الزمن. وتوجد حاجة ماسة الى شكل ما من أشكال ترتيبات إدارة مصائد الأسماك بالنسبة لهاتين المنطقتين.

"كذلك يوجد عدد من منظمات مصائد الأسماك دون الإقليمية لها بعض السلطات التنظيمية، مثل اللجنة الإقليمية الفرعية المعنية بمصائد الأسماك، واللجنة الإقليمية لمصائد الأسماك لمنطقة خليج غينيا، والاتفاقية الإقليمية للتعاون في ميدان مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المشاطئة للمحيط الأطلسي. وتعمل هذه المنظمات الثلاث جميعا في الجزء الشرقي الأوسط من المحيط الأطلسي.

"المحيط الهندي

(١) "الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

"سمك التون الأبيض وسمك التون الأنجل. قد يكون رصيد سمك التون الأبيض في المحيط الهندي مستغلا استغلالا شديدا، لكن تقييم ذلك غير مؤكد إلى حد بعيد. وبانتهاء صيد الأسماك بالشباك العائمة يرجح أن يقل الضغط على أرصدة سمك التون الأبيض. أما سمك التون الأبجل فيتعرض للصيد بشدة، لكن رصيده يحتمل أن يكون بحالة سليمة، رغم أن هذا غير مؤكد.

"سمك التون ذو الزعنفة الزرقاء. إن سمك التون ذا الزعنفة الزرقاء الجنوبي مستغل استغلالا مفرطا.

"سمك التون الوثاب. يبدو أن رصيد سمك التون الوثاب في حالة جيدة، بغض النظر عن حالات التدهور التي حدثت مؤخرا في متوسط أحجام مصيده قرب شواطئ ملديف، وهي مسألة تبعث على القلق.

"سمك التون ذو الزعنفة الزرقاء في المحيط الهندي، يبدو أن سمك التون ذا الزعنفة الزرقاء ليس مهددا بفرط الاستغلال، إن كان هناك رصيد واحد فقط، رغم الزيادة الهائلة في المصيد خلال السنوات العشر الماضية. وإذا كان هناك رصيد مستقل في غربي المحيط الهندي، فإن كثافة الصيد في ذلك الجزء قد تتراوح بين الاعتدال وبين الارتفاع فوق مستوى أقصى محصول مستدام. غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من البحث قبل تحديد مركز هذا النوع بدقة.

"السمك الطويل المنقار والسمك السياف. إن إحصاءات مصائد الأسماك بالنسبة للسمك الطويل المنقار والسمك السياف في المحيط الهندي غير مكتملة والمعلومات البيولوجية الأساسية محدودة. وبالتالي فإن معرفة مركز أرصدة هذين النوعين ضئيلة عموما. غير أنه يبدو أن السمك السياف مستغل استغلالا ناقصا.

(٢) "الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

"لا تتوافر معلومات لدى الفاو عن مركز الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق في المحيط الهندي.

(٣) "المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية

"أنشئت مؤخرا هيئتان لمصائد الأسماك لمعالجة حفظ وإدارة سمك التون في المحيط الهندي. وأصبحت اتفاقية منظمة سمك التون في غربي المحيط الهندي نافذة في عام ١٩٩٤ لكن لم يعمل بها بعد. وأصبح اتفاق إنشاء لجنة أسماك التون في المحيط الهندي نافذا في آذار/مارس ١٩٩٦. ومن المقرر عقد الدورة الأولى لهذه اللجنة في روما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولدى كلتا الهيئتين سلطة تنظيمية رغم أنه قد يلزم إدخال تعديلات معينة على الاتفاقات المنشئة لهما لتمكينهما من تنفيذ أحكام اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥. أما لجنة مصائد الأسماك في المحيط الهندي، التي تمولها وتديرها الفاو، فلها وظائف استشارية فقط وهي الهيئة الوحيدة ذات النطاق الإقليمي في هذه المنطقة.

"المحيط الهادئ

(١) "الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

"سمك التون الأبيض وسمك التون الأنجل: في شمال المحيط الهادئ، يبدو أن رصيد سمك التون الأبيض مستغل استغلالا كاملا، ولكنه في حالة متوازنة. وفي جنوب المحيط الهادئ، انخفض صيد الأسماك بعد إغلاق مؤسسة لصيد الأسماك بالشباك العائمة على نطاق واسع في عرض البحر في عام ١٩٩١، إلا أنه يوجد خطر الإفراط في صيد الأسماك، حتى بمعدل الكثافة الحالية من الصيد. أما رصيد سمك التون الأنجل في المحيط الهادئ فيستغل على مستوى قريب من مستوى أقصى محصول مستدام. أما الأثر المحتمل للمصيد السطحي لسمك التون الأنجل الصغير على مصيد هذا السمك بالخيوط الطويلة فيشكل مبعثا للقلق.

"سمك التون ذو الزعنفة الزرقاء. إن حالة سمك التون الشمالي ذي الزعنفة الزرقاء في شمال المحيط الهادئ غير مؤكدة لكن من المحتمل أن يكون صيده مفرطا. أما سمك التون الجنوبي ذو الزعنفة الزرقاء فمستغل على نحو مفرط.

"سمك التون الوثاب. قد يكون مواصلة زيادة المصيد من سمك التون الوثاب، لا سيما في الجزء الشرقي والأوسط والغربي من المحيط الهادئ.

"سمك التون ذو الزعنفة الصفراء. في الجزأين الغربي والأوسط من المحيط الهادئ، توحي التحليلات الحديثة بأن حدوث زيادة كبيرة في المصيد الحالي سيظل ضمن الحد المستدام. وفي شرقي المحيط الهادئ يبدو أن هذا الرصيد مستغل استغلالا ناقصا إلى حد طفيف.

"السمك الطويل المنقار والسمك السياف. إن إحصاءات مصائد الأسماك بالنسبة لأرصدة السمك الطويل المنقار والسمك السياف في المحيط الهادئ غير مستكملة، كما إن المعلومات البيولوجية الأساسية في حد ذاتها محدودة.

(٢) "الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

"شمال غرب المحيط الهادئ. إن سمك بلوق ألاسكا موزع على نطاق واسع في شمال المحيط الهادئ (بحر بهرنك وبحر أوختسك). وازداد إجمالي المصيد باطراد في شمال المحيط الهادئ من ٠٠٠ ٣٠٠ طن في الخمسينات الى ٦,٧ من ملايين الأطنان في أواخر الثمانينات. وجاء حوالي ٢٥ الى ٣٠ في المائة من مصيد بحر بهرنك في أواخر الثمانينات من دونات هول. وتناقصت كميات المصيد في دونات هول من مليون طن في أواخر الثمانينات الى ٠٠٠ ٢٢ طن في عام ١٩٩٢. وإدارة هذا المورد في المياه الدولية لبحر بهرنك (دونات هول وبينات هول) مبعث خلاف. ففي آب/أغسطس ١٩٩٢، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبولندا وجمهورية كوريا والصين على التوقف عن الصيد بعد أن تبين أن معظم الكتلة الاحيائية قد نضب. أما الحبّار الطائر فهو رصيد آخر منتشر على عدة مناطق من بين الأنواع التي تتعرض للصيد بالكامل منذ عام ١٩٨٧. والأرصدة السمكية الأخرى المتداخلة المناطق في جرف ومنحدر شمال المحيط الأطلسي هي الأسماك رأسية الأرجل، والسمك الأحمر للمحيد الهادئ (جرى صيده فعلا باطراد في الستينات)، وسمك البحار العميقة المصفح الرأس، وسمك ألفونسين.

"شمال شرق المحيط الهادئ. تعتبر حالة رصيد سمك البلوق في شمال شرق المحيط الهادئ جيدة. وسمك التون الكبير رصيد آخر متداخل المناطق ذو كتلة إحيائية مفرخة تقدر على الأقل بـ ١,٥ من ملايين الأطنان، لكن إمكانياتها غير معروفة بدقة.

"جنوب غرب المحيط الهادئ. نشأت في استراليا ونيوزيلندا مصائد أسماك مباشرة لسمك السردين الباسيفيكي. كما إن اليابان والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والنرويج تصيد من هذا الرصيد. وهذا النوع قد يصل إلى مائة سنة من العمر وينضج في سن يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة. وهكذا فإن معدلات أقصى محصول مستدام تقدر بما يتراوح من ١ الى ٥ في المائة من الكتلة الإحيائية البكر. أما المعدلات الحالية للمحصول فهي أعلى من هذا المعدل في معظم المناطق، مما يؤدي إلى أن تصبح مصائد الأسماك غير قابلة للاستدامة. أما الأرصدة الأخرى المتداخلة المناطق فتضم أنواع الحبار والقرش. والسمك الطيار، والدرفيل.

"جنوب شرق المحيط الهادئ. يوجد الحبار الضخم الطائر على مسافة تمتد من كاليفورنيا إلى الطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية. وهذا الرصيد مستغل استغلال ناقصا على وجه العموم. ووفر سمك التون الكبير الشيلي، في العقدين الماضيين، أكبر زيادة في مصيد السمك في العالم، إذ ارتفع من حوالي ٠٠٠ ١١٠ الى ٠٠٠ ١٥٠ طن في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ إلى ٤,٣ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٤. وتوجد بعض الدلائل على احتمال أن يكون هذا الرصيد قد استغل استغلالا شديدا (على الأقل محليا)، لكن البيانات لم تتناول هذا المورد بكامله. وهكذا فإن مركز هذا الرصيد بكامله في جنوب المحيط الهادئ غير معروف.

(٢) "المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية

"هناك منظمتان لهما سلطات تنظيمية في مجال حفظ الأسماك وإدارتها تعالجان أنواع التون في المحيط الهادئ: لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التون الاستوائية، ووكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

"وتتناول وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جنوب المحيط الهادئ منطقة جنوب المحيط الهادئ (الأوسط والغربي)، ولديها ولاية للمواءمة بين سياسات إدارة مصائد الأسماك لدى المنظمات الأعضاء فيها. وهذه الوكالة ليست للحفظ والإدارة بل تراقب الصيد الأجنبي لسمك التون في المناطق الاقتصادية الخالصة لأعضائها من خلال نظام لإصدار التراخيص والرصد التعاوني والمراقبة والإشراف.

"ان اتفاق مصائد أسماك التون في شرق المحيط الهادئ والبروتوكول التابع له الذي وقعته الولايات المتحدة الأمريكية وكوستاريكا وبنما في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٣ لم يبدأ نفاذه بعد. كذلك، فإن اتفاق إنشاء منظمة صيد أسماك التون في شرق المحيط الهادئ، الذي وقعته اكوادور وبيرو والسلفادور والمكسيك ونيكاراغوا في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ لم يبدأ نفاذه بعد.

"ومن الهيئات الأخرى لمصائد الأسماك الإقليمية في هذه المنطقة التي لها بعض السلطات التنظيمية لتناول الأرصدة المتداخلة المناطق، اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد

الأسماك لآسيا والمحيط الهادئ. وهذه اللجنة الأخيرة هي هيئة تمولها وتديرها منظمة الأغذية والزراعة ولها سلطة إدارية محدودة. ولديها لجنة معنية بمصائد الأسماك البحرية تتركز أنشطتها على بحر الصين الجنوبي.

"المحيط الجنوبي

"لا توجد أرصدة متداخلة المناطق في المحيط الجنوبي. وتتناول هذه المنطقة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في القارة المتجمدة الجنوبية".

باء - أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها

٢٢ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ردها على الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، المعلومات التالية:

"١ - إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضطلع بتحليل لاتفاق عام ١٩٩٥ على مستويات مختلفة وباتباع نهج متعددة.

"٢ - تقوم صناعة صيد الأسماك الخاصة بتشجيع اتخاذ مبادرة لدراسة الآثار المترتبة على الاتفاق.

"٣ - شعرت عدة بلدان بشيء من القلق إزاء المادة ٧ "توافق تدابير الحفظ والإدارة"، لأنها ترى أن هذا النص يمكن، في النهاية، أن يقوض التركيز على أعالي البحار، بإحداث بعض الاضطراب في التنفيذ السليم للجزء الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إزاء الحقوق السيادية للدول الساحلية بشأن الموارد الحية في مناطقها الاقتصادية الخالصة.

"٤ - كذلك فإن هناك شعورا مشتركا بالحاجة إلى بذل جهد في المستقبل للتأكيد على سيادة أحكام الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بالمادة ٢٩٧ (٣) منها بشأن تسوية المنازعات بالإشارة إلى مصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء بشأن إدراج إمكانية تطبيق تدابير مؤقتة بناء على أنظمة صيد الأسماك في الدولة الساحلية في المادة ٣١ من اتفاق عام ١٩٩٥.

"٥ - تحاول كثير من البلدان في المنطقة أيضا أن تنظر في الاتفاق في سياق المناقشة المتعلقة بالبيئة والتجارة، لأن الدور الذي تؤديه مصائد الأسماك في الاقتصاد العالمي سيتطلب بالتأكيد تحقيق الاتساق مع المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وجولة أوروغواي. وفيما يتعلق بالمادة ٢٣ من الاتفاق "التدابير الواجب اتخاذها من قبل دول الميناء" وإن الخلافات

التي ظهرت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي في أثناء اعتماد اتفاقات للتجارة الحرة، هي دليل على الحاجة إلى مزيد من التطوير في هذا الموضوع.

"٦ - إن الذي تتطلبه بلدان المنطقة هو تقديم أنواع مختلفة من المساعدة بصدد تنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاق بشأن "الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للدول النامية"، لا سيما فيما يتصل بالآثار الاجتماعية والبيئية.

"٧ - ولدى مناقشة صياغة استراتيجيات وطنية وإقليمية وتطبيقها لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في البيئة البحرية، يولى اهتمام خاص إلى الفقرة الفرعية (ز) من المادة ٥ من الاتفاق بشأن حماية التنوع البيولوجي في البيئة البحرية.

"٨ - ويبدو أن الحاجة تدعو إلى وضع مزيد من المبادئ التوجيهية بشأن إدراج النهج التحوطي فيما يتعلق بالاستدامة الطويلة الأجل لمصائد الأسماك وبالعوامل البيئية والاقتصادية التي تؤثر على نماذج التقييم لأقصى محصول مستدام لمصائد الأسماك، بوصفهما المسألتين اللتين ستتركز عليهما المناقشات الإقليمية في المستقبل القريب."

جيم - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٢٣ - ذكر الكمنولث في رده على الأمين العام المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ما يلي:

"إن لأعضاء الكمنولث مصلحة أساسية في حفظ مصائد الأسماك وإدارتها المستدامة وفي الحد من الممارسات الضارة في مجال صيد الأسماك. وكانت هذه المسألة هي البند الرئيسي في جدول أعمال الاجتماع الثالث لفريق الكمنولث الاستشاري المعني بالبيئة، الذي اجتمع على هامش الجزء الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة في ٣٠ نيسان/ابريل في نيويورك. وقد اتفق الفريق، في جملة أمور، على أنه من الأمور الحيوية بالنسبة لجميع البلدان أن تصدق على اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وأن تنفذه، بالاقتران مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع التعجيل بذلك. وقدم الفريق عدة اقتراحات لتعزيز مساعدة الكمنولث وتعاونه بشأن مصائد الأسماك. وشملت هذه الاقتراحات:

- جمع المعلومات العلمية المتعلقة بمصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية وتقاسمها ونشرها؛

- تحسين القدرات اللازمة للإدارة الفعالة للمنطقة الساحلية (بما في ذلك استخدام تقييمات الأثر البيئي) من خلال المساعدة التقنية والتدريب؛

- تقاسم المعلومات والخبرة الفنية بشأن الأساليب الفعالة للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وخفض التلوث البحري من المصادر البرية؛

- وضع السياسات، بما في ذلك استخدام الحوافز الاقتصادية لتعزيز الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك؛

- تشجيع التعاون التقني وتبادل المعلومات بشأن إدارة مصائد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال آليات من قبيل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

- تحسين قدرات الرقابة والرصد للمناطق الاقتصادية الخالصة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتبادل المعلومات عن أنشطة أساطيل صيد الأسماك في المياه العميقة التي تعتبر ضارة بمصائد الأسماك؛

- رسم الخرائط المتعلقة بموارد المناطق الساحلية وتقييم الأرصدة السمكية، ولا سيما الأنواع المرتحلة (مع التأكيد على الأسماك الكبيرة في المياه العميقة)؛

- المساعدة المتعلقة برفع مستوى أساطيل صيد الأسماك وميكنتها وتطوير صناعات تجهيز الأسماك، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

- المساعدة القانونية المتعلقة برسم الحدود البحرية والتفاوض لعقد اتفاقات بشأن مصائد الأسماك؛

- التثقيف البيئي لزيادة الوعي بأهمية حفظ مصائد الأسماك وصيد أسماكها بشكل مستدام."

دال - منظمات وترتيبات مصائد الأسماك الإقليمية ودون الإقليمية

٢٤ - أفادت التقارير أن لجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي، أجرت مناقشات في دورتها الثالثة عشرة (داكار، ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، بشأن أهمية اتفاق عام ١٩٩٥ لمصائد أسماك شرق المحيط الأطلسي في ضوء أن أنواعا قليلة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق توجد في المنطقة وأن

الأنواع الكثيرة الارتحال تغطيها حاليا اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي التي قررت اللجنة تعزيز التعاون معها. ومع ذلك، فقد اعتُرف بأن كثيرا من المبادئ الواردة في الاتفاق، من قبيل النهج التحوطي، والتوافق بين تدابير الحفظ التي تتخذها البلدان والشاملة لكامل مدى توزيع الأنواع، والحاجة إلى تعزيز الآليات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية ووضع إجراءات تشغيل شفافة، والتعاون في مجالي الإنفاذ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، هي مبادئ تسري على جميع مصائد الأسماك مع الإشارة بصفة خاصة إلى مصائد الأسماك القائمة على أرصدة مشتركة والتي توجد في جميع أنحاء منطقة لجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي. وعلى ذلك، حثت اللجنة جميع أعضائها على أن تنظر في أن تصبح أطرافا في الاتفاق؛ وأن تضمن تنفيذ جوانب اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي للأحكام المتعلقة بالأنواع الكثيرة الارتحال؛ وأن تنفذ الأحكام ذات الصلة المتعلقة بإدارة الموارد المشتركة[٦].

٢٥ - وقد أبلغت لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التون في المناطق المدارية الأمين العام في مذكرتها المؤرخة ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٦ أن أنواعا مستغلة معينة، من قبيل أسماك التون ذات الزعنفة الصفراء، تجري إدارتها بوصفها رصيدا وحيدا في منطقة اختصاص اللجنة، بينما للأنواع الأخرى، من قبيل أنواع أسماك التون الشمالية ذات الزعنفة الزرقاء والسمك أبو السياف، أرصدة يمتد نطاقها إلى خارج منطقة شرق المحيط الهادئ. وبينت المنظمة كذلك أنها، وهي المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المعنية بمصائد أسماك التون وغيرها من الأنواع التي تقوم بصيدها سفن صيد أسماك التون في شرق المحيط الهادئ، تتعاون مع منظمات وترتيبات الإدارة الإقليمية الأخرى، وفيما يتعلق بالإبلاغ عن عمليات صيد الأسماك بالنسبة للأنواع التي تشمل مناطق خارج منطقة اختصاصها ما فتئت تسعى إلى التنسيق وإلى إزالة الازدواج مع الدول وغيرها من منظمات وترتيبات إدارة مصائد الأسماك.

٢٦ - وبينت اللجنة الدولية لحفظ أنواع أسماك التون في المحيط الأطلسي في ردها المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ الموجه إلى الأمين العام، أنها قامت، في اجتماعها العادي الرابع عشر (مدريد، ١٠-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، بإجراء مناقشات، بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك أهميته بالنسبة لأعمال اللجنة في حفظ وإدارة الأنواع الكثيرة الارتحال الخاضعة لولايتها[٧]. وقدم أحد الوفود اقتراحا يتعلق بتنفيذ اللجنة لاتفاق عام ١٩٩٥، بما في ذلك الخطوات التي قد تتخذ لإيجاد هيكل من أجل ضمان تمشي أنشطة اللجنة مع الاتفاق[٨]. وبالرغم من أن عدة وفود ذكرت أن الاقتراح سابق لأوانه[٩]، فقد اتفق على أن تقدم البلدان الأعضاء آراءها إلى أمانة اللجنة خلال العام وأن تدرج المسألة في جدول أعمال اجتماع اللجنة التالي، والذي يمكن أن تسبقه مناقشات غير رسمية[١٠].

٢٧ - وذكرت لجنة جنوب المحيط الهادئ في ردها المؤرخ ٢٠ آيار/مايو ١٩٩٦ على الأمين العام، أن البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ ما فتئت تنظر، طوال العام الماضي، في السبل التي يمكن بها الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشكل أفضل بوصفها دولا ساحلية وتحسن

تعاونها مع الدول القائمة بصيد السمك في مجال حفظ وإدارة أنواع أسماك التون في غرب ووسط منطقة المحيط الهادئ، وذلك إلى حد كبير كاستجابة لاتفاق عام ١٩٩٥. وما فتئ برنامج مصائد الأسماك المحيطية التابع للجنة، بوصفه البرنامج الرئيسي لبحوث التون في المنطقة، يؤدي دورا هاما في تلك المناقشات. وبينما كانت المناقشات جارية، دأبت الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ على الإعراب عن رأي مؤداه أن الدعم العلمي الأساسي اللازم لأي ترتيب دولي مقبل لحفظ وإدارة أنواع أسماك التون والأنواع ذات الصلة في غرب منطقة المحيط الهادئ ووسطها ينبغي أن يوفره برنامج مصائد الأسماك المحيطية، على أن تدعمه وكالات البحوث للبلدان المشتركة في الترتيب. كما ذكرت اللجنة أنه من المتوقع إحراز تقدم كبير نحو تحقيق اتفاق تعاون عملي فيما بين الدول الساحلية والدول القائمة بصيد الأسماك في المنطقة وذلك في التشاور التقني بشأن ترتيبات جمع البيانات وتبادلها، وبحوث التون وتقييم الأرصدة، المقرر عقده في مقر اللجنة في نوميا، كاليدونيا الجديدة، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢٨ - وقالت لجنة مصائد أسماك شمال شرقي المحيط الأطلسي في ردها على الأمين العام المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إن اللجنة اعتمدت، في اجتماع استثنائي عقد في آذار/مارس ١٩٩٦، بالأغلبية المشروطة توصية تتعلق بالإدارة في منطقة اتفاقية لجنة مصائد أسماك شمال شرقي المحيط الأطلسي لرصيد كامل من السمك الأحمر المحيطي، داخل وخارج المياه الواقعة تحت الاختصاص الوطني للدول الساحلية على حد سواء. وحُدد بموجبها المصيد الإجمالي المسموح به وحددت مخصصات الأطراف المتعاقدة. وتُرك أيضا مخصص للأطراف غير المتعاقدة المعروف أنها تقوم بصيد السمك في منطقة الاتفاقية. واستمر العمل بخطة الإبلاغ عن المصيد التي بدأ استعمالها في عام ١٩٩٥، وسُعي إلى استمرار تعاون الأطراف غير المتعاقدة في الإمداد بالبيانات الخاصة بالمصيد. ومنذ ذلك الحين، اعترض أحد الأطراف المتعاقدة (الاتحاد الروسي) رسميا على التوصية. وحاولت اللجنة أيضا إدخال تدابير إدارة فيما يتعلق برصيد آخر من الأرصدة المتداخلة المناطق في منطقة اتفاقية اللجنة، وهو أنواع أسماك الرنجة النرويجية السارئة في الربيع (الرنجة الأطلسية - الاسكندنافية) ولكن تعذر توصل الأطراف المتعاقدة إلى اتفاق بشأن هذه التدابير في إطار اللجنة، وذلك بخلاف نظام للإبلاغ عن المصيد. ومالت المناقشات فيما يتعلق بهذين الرصيدين إلى أن يكون بمثابة محفل النظر في دور اللجنة بوصفها منظمة إدارة إقليمية في ضوء المسؤوليات الإضافية الموضوعة على عاتق هذه الهيئات بموجب اتفاق عام ١٩٩٥. وكان من رأي عدد من الأطراف المتعاقدة أنه ينبغي اعادة النظر في نص اتفاقية اللجنة للقيام، حسب الاقتضاء، بعمل أي توضيحات أو مواءمات ضرورية في الاتفاقية على ضوء اتفاق عام ١٩٩٥. وتتوقف قدرة اللجنة على المضي قدما في هذا العمل على القرارات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة، بشأن جملة أمور ليس آخرها قرارها فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاق. ومن المرجح أن يجرى مزيد من المناقشات للكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها اللجنة للاتفاق وأن تمضي بها قدما في هذا العمل في الاجتماع السنوي المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢٩ - وقدمت منظمة مصائد الأسماك لشمال غربي المحيط الأطلسي، في ردها المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على الأمين العام، المعلومات التالية:

"٦ - التحديات المتعلقة بالحفظ في المنطقة التنظيمية لمنظمة مصائد أسمال شمال غربي المحيط الأطلسي

"واجهت المنظمة تحديات كثيرة فيما يتعلق بالحفظ والاستغلال الأمثل لموارد مصائد الأسماك الخاضعة لإدارتها. وكان أحد الشواغل الكبيرة هو تقويض قرارات الإدارة التي تتخذها المنظمة بواسطة عمليات صيد السمك غير المنظمة من جانب الأطراف غير المتعاقدة بما في ذلك سفن أعلام الملاءمة. وقد استُنفدت معظم الأرصدة التي تديرها المنظمة إلى حد كبير وما زالت مشمولة بإجراءات توقيف النشاط.

"ولمعالجة مشكلة صيد السمك من جانب الأطراف غير المتعاقدة، اعتمد المجلس العام عدة قرارات تدعو إلى امتثال إطار الإدارة الصادر عن المنظمة، وأنشأ لجنة دائمة معنية بأنشطة صيد الأسماك من جانب الأطراف غير المتعاقدة في المنطقة التنظيمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. ووجه رئيس المنظمة رسائل سنويا إلى جميع الأطراف غير المتعاقدة التي كانت سفنها تقوم بصيد الأسماك في المنطقة التنظيمية للمنظمة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

"وقد غادرت جميع سفن أعلام الملاءمة منطقة "الأنف" ومنطقة "الذيل" من منطقة "غراند بانك" في منتصف عام ١٩٩٤؛ وانتقل عدد صغير إلى منطقة "فليميش كاب" (القسم 3 M التابع للمنظمة) في المنطقة التنظيمية للمنظمة. وفي الوقت الذي غادرت فيه السفن المسجلة في بنما، وجزر كايمان، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفنزويلا المنطقة التنظيمية للمنظمة خلال عام ١٩٩٥، قامت بعض السفن المسجلة في هندوراس وبليز وسيراليون ونيوزيلندا بصيد السمك في منطقة "فليميش كاب". وقُدرت كميات الصيد التي حصلت عليها سفن الأطراف غير المتعاقدة في عام ١٩٩٥ بـ ٩٥٩ ١٠ طنا تتكون من ٧٠٠ ٧ طن من السمك الأحمر من القسم 3 M، و ٢٥٠ ٢ طنا من سمك القد من القسم 3 M، و ٠٠٠ ١ طن من سمك البليس الأمريكي من القسم 3 M. ولا يوجد حاليا إلا سفينة واحدة من سفن الأطراف غير المتعاقدة تقوم بصيد السمك في المنطقة التنظيمية للمنظمة وهي السفينة "دانيكا" المسجلة في هندوراس.

"وفي الاجتماع السنوي المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قررت اللجنة الدائمة أن تجتمع في آيار/مايو ١٩٩٦ لإجراء مناقشة متعمقة لمسألة الأطراف غير المتعاقدة، وعلى وجه الخصوص نتائج عدم التعاون في حفظ الأرصدة السمكية المعنية، في ضوء اتفاق الأمم المتحدة الجديد بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ومدونة قواعد سلوك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية.

"٧ - الحفظ الفعال من خلال تعزيز التعاون

"في عام ١٩٩٥ قدم الاتحاد الأوروبي اعتراضا على قرار للمنظمة بشأن توزيع أنصبة أسماك هلبوت غرينلاند. وقد نشأ نزاع بين كندا والاتحاد الأوروبي على اقتسام هلبوت غرينلاند. ولحل هذا النزاع، توصلت كندا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نص على ترتيب اقتسام جديد لهلبوت غرينلاند وعلى تطبيق تدابير رقابة وإنفاذ صارمة جديدة على جميع سفن الاتحاد الأوروبي والسفن الكندية في المنطقة التنظيمية التابعة للمنظمة. وبعد ذلك، اعتمدت المنظمة تدابير الحفظ والرقابة هذه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وبدأ سريانها بالنسبة لجميع أعضاء المنظمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وتشمل هذه التدابير الالتزام بالقيام خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بتنفيذ مشروع تجريبي للمراقبين والتتبع الساتلي والقيام لهذا الغرض بوضع مراقبين مستقلين يعملون وقتا كاملا على سفن أعضاء المنظمة في جميع الأوقات، وفي حالات الانتهاكات القيام بالإبلاغ السريع والمتابعة. وهذه هي أقسى مجموعة من تدابير المراقبة والإنفاذ تنتهجها أي منظمة من منظمات إدارة مصائد الأسماك في العالم. وهناك أيضا تعهد بنشر معدات التتبع الساتلي على ٣٥ في المائة من سفن أعضاء المنظمة ابتداء من عام ١٩٩٦.

"وسيكون لاتفاق الأمم المتحدة الجديد المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال آثار بالنسبة لمنظمة مصائد أسماك شمال الأطلسي وغيرها من منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية. وستبدأ منظمة مصائد أسماك شمال الأطلسي في دراسة هذه الآثار في اجتماعها السنوي لعام ١٩٩٦."

٣٠ - وذكرت لجنة مصائد أسماك منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مذكرتها المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام، أن ١٢ بلدا في المنطقة قد وقعت اتفاق عام ١٩٩٥. وأفادت اللجنة أيضا أنها ستجري مناقشة أخرى لأثر الاتفاق في الدورة الخامسة والعشرين الوشيكة، التي ستعقد في سول، في الفترة من ١٥ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وتعتزم بلدان كثيرة، مثل تايلند، عقد حلقات عمل وطنية لمناقشة أثر الاتفاق وتنفيذه. وأوضحت اللجنة أيضا أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز جنوب شرق آسيا لتنمية مصائد الأسماك بدأت الأعمال التمهيدية بشأن الأرصدة السمكية العابرة للحدود في بحر الصين الجنوبي ومن المقرر أن تناقش حلقة عمل إقليمية يعتزم عقدها في ماليزيا في أواخر عام ١٩٩٦، المسائل المتعلقة باقتسام الأرصدة في المنطقة. وقامت منظمة الأغذية والزراعة أيضا بصياغة اقتراح إقليمي يتعلق بإدارة مصائد الأسماك وقدمته إلى بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا لإبداء تعليقاتها وتأييدها للمانحين لكي يتسنى تعزيز قدرة الإدارة الإقليمية.

٣١ - ورحبت منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي، في ردها المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ على الأمين العام، باعتماد اتفاق عام ١٩٩٥ بتوافق الآراء وفتحه للتوقيع، وأوضحت أنه بالرغم من أنه لا ينطبق على أسماك السلمون، فإنه يتضمن مع ذلك أحكاما يمكن أن تساهم في الحفظ والإدارة الدوليين لأسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي.

رابعا - المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية

٣٢ - في قرار اتخذ دون تصويت، في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، حث المؤتمر الخامس والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي (استانبول، ١٢-٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، الدول على التوقيع والتصديق على اتفاق عام ١٩٩٥، وأكد بصفة خاصة أهميته "بوصفه وسيلة عملية قابلة للتنفيذ لوضع حد للإفراط في صيد السمك في أعالي البحار"[١١].

٣٣ - وذكـــــر اتحاد الرابطات التعاونية اليابانية لصيد أسماك التون، في رده على الأمين العام المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أن اتفاق عام ١٩٩٥ بمثابة خطوة كبيرة نحو بلوغ هدف الأمم المتحدة النهائي المتمثل في تحقيق الازدهار الدائم للبشرية وأنه لذلك يؤيد أفكاره ومبادئه الأساسية. وأكد الاتحاد أن الاتفاق لن يفيد المجتمع العالمي في إنشاء إطار قانوني عالمي فحسب بل أنه سيساهم أيضا في إيجاد المزيد من فرص العمل في القطاعات الصناعية للعالم.

٣٤ - ومع ذلك أعرب الاتحاد عن بعض القلق فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٤/٥٠ واتفاق عام ١٩٩٥ كما يلي:

"١ - ينبغي أن يطبق الاتفاق بطريقة لا تعيق التنمية السليمة لصناعات صيد الأسماك للأغراض التجارية التي أعطيت دورا لا غنى عنه في إمداد شعوب العالم بالغذاء. وكان ينبغي إدماج وجهة النظر هذه في القرار؛

"٢ - الاتفاق ينشئ الآلية اللازمة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية فيما يتعلق بتفسير أحكامه أو تطبيقها. ونود أن نرحب بهذه الخطوة. ومع ذلك، فأهم شيء هو أن تعمل هذه الآلية على نحو فعال. وبالتالي، نرى أن القرار كان ينبغي أن يذكر جميع الأطراف المعنية بأهمية هذه الآلية ويدعو الى اتخاذ موقف تعاوني تجاه هذا الإطار؛".

٣٥ - وأوضح الاتحاد كذلك أنه على الرغم من دواعي قلقه، فهو على اقتناع بأن الأمم المتحدة، ستقوم، عندما يقتضي الأمر، "بإعادة توجيه مسار عملها من خلال عملية ديمقراطية تتمثل في المناقشة فيما بين الدول ذات الصلة".

٣٦ - ورحب الصندوق العالمي للطبيعة في رده المؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ على الأمين العام، باعتماد اتفاق عام ١٩٩٥ وأولى استعراض الجمعية العامة للاتفاق أهمية فائقة. ورأى الصندوق أنه ينبغي للجمعية العامة التركيز على إيجاد أسس مشتركة لتحقيق التنفيذ الفعال للاتفاق، ولكنه ينبغي أيضا إدراج تقييم صريح لأية نواحي قصور في التقدم نحو التنفيذ الكامل للاتفاق. وتتطلب حالة الأرصدة السمكية في العالم إجراء هذا التقييم.

٣٧ - إن اهتمامي الصندوق الأساسيين، اللذين ينبغي للجمعية العامة بحثهما كأولويات في دورتها الحادية والخمسين هما: الانضمام الى الاتفاق ووضع آلية لضمان تنفيذه من جانب المنظمات والترتيبات الإقليمية لمصائد الأسماك. وفي وقت كتابة الرد، لم تعط عدة دول من التي اشتركت في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق إشارة واضحة عما تنتويه بالنسبة للتصديق على الاتفاق، وهذه مسألة بالغة الأهمية. فقد قام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال باعتماد نص الاتفاق بعد مفاوضات طويلة هيأت لجميع الدول فرصة تقديم آرائها. ويقترح الصندوق أن يعرض على الجمعية العامة، عند قيامها بالنظر في الاتفاق، قائمة مستكملة للتوقيعات والتصديقات، بما في ذلك قائمة تحدد الدول التي اشتركت في المؤتمر والتي لم تبين اعتزامها أن تصبح ملتزمة بالاتفاق. وقد ترغب تلك الدول عندئذ في انتهاز الفرصة لتوضيح موقف كل منها، وبعد ذلك ينبغي للجمعية أن تتخذ الإجراء المناسب. أما مسارات العمل التي يمكن انتهاجها فقد تبحث في وقت أقرب إلى ذلك الموعد، ولكن إذا لم تتحسن الحالة، سيتطلب الطابع الخطير للتهديدات المحدقة بالأرصدة السمكية في العالم اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة.

٣٨ - وثمة مجال آخر يسبب قلقا شديدا للصندوق هو عدم وجود آلية أو آليات لضمان قيام المنظمات والترتيبات الإقليمية لمصائد الأسماك بتنفيذ الاتفاق. وتقع المسؤولية الرئيسية على كاهل الدول الأطراف في الاتفاق والمشتركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية لمصائد الأسماك؛ وهي التي يجب أن تضمن حدوث التنسيق اللازم على الصعيد الوطني. وهذا ينطبق أيضا على المعاهدات الأخرى، من قبيل اتفاقية التنوع الاحيائي، التي تتصل أحكامها بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية. وبالرغم من أن التنسيق على الصعيد الوطني له أهمية حاسمة، فقد تدعو الحاجة الى استعمال طرائق أخرى لضمان تنفيذ الاتفاق. وقد أوضحت خبرة الصندوق على الصعيد الإقليمي منذ اعتماد اتفاق عام ١٩٩٥ وجود نقص ضخم في المعلومات المتعلقة بالاتفاق، ناهيك عن فهم آثاره على المنظمات والترتيبات الإقليمية لمصائد الأسماك. ويبدو أن الدول التي اشتركت في المؤتمر لم تبذل إلا جهداً قليلا أو لم تبذل جهداً على الإطلاق لإبلاغ نتائج المؤتمر للمنظمات والترتيبات الإقليمية التي تشترك فيها. والتنفيذ الكامل والعاجل للاتفاق على الصعيد الإقليمي هو معيار رئيسي لنجاح الاتفاق، ويعتقد الصندوق أنه يجب على الجمعية العامة أن تنظر في كيفية علاج هذه الحالة. وتصرفات الحكومات لا تدعو إلى الثقة. وقد شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية لعدة هيئات إدارة إقليمية لمصائد الأسماك، ووفر ذلك بعض الأمثلة. ووفقا لخبرة الصندوق، يبدو أن هناك عدم استعداد للتحرك نحو تنفيذ الاتفاق. وقد أوضحت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) أن الاتفاق لاينطبق عليها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، رفضت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي اقتراحا يقضي بتوجيه فريق عامل إلى وضع مجموعة من التوصيات وإعداد تقرير فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق، وذلك على أساس أن الاقتراح سابق لأوانه؛ وهذا قرار مدهش ومثبط. وواجه مؤتمر حفظ أسماك التون الجنوبية ذات الزعنفة الزرقاء صعوبة بالغة في الاتفاق على أنصبة من المصيد من أسماك التون الجنوبية ذات الزعنفة الزرقاء التي استنفدت إلى حد بعيد، مما أثار شكوكا كبيرة بشأن قدرته حتى على البدء في تنفيذ اتفاق عام ١٩٩٥.

٣٩ - وأوضح الصندوق كذلك أن ادماج النهج التحوطي في اتفاق عام ١٩٩٥ هو أحد سماته الرئيسية، وشدد على أن أهميته ستتزايد مع ظهور تهديدات جديدة لحفظ وإدارة مصائد الأسماك. وهذه التهديدات تشمل الآثار المترتبة على تغير المناخ في النظم الإيكولوجية البحرية، والأدلة المتزايدة على أن بعض الكيميائيات، المسماة "معطلات الغدد الصماء"، لها آثار بعيدة المدى على الأنواع وعلى النظم الايكولوجية، البرية والبحرية على حد سواء. وبعض هذه الكيميائيات التخليقية، التي تحاكي الهرمونات البشرية والحيوانية، قد ثبت وجودها في السمك، مما يثير أسئلة عن صحة الأرصدة وعن الاستهلاك البشري للأسماك من هذه الأرصدة. والاتفاق لا يعالج بأي تفصيل مسائل من قبيل القدرة المفرطة للأساطيل أو الاعانات، ولكن الصندوق يعتقد أن هذه مسائل ذات أولوية. وعلى وجه الخصوص، يعتقد الصندوق أنه من المهم تجاوز المناقشة المفرطة في تبسيطها والمرتكزة حول القول بأن هناك "مراكب مفرطة الكثرة تطارد أسماكا مفرطة القلة"، إلى النظر في هيكل القدرة المفرطة للأساطيل والقوى الدافعة التي تقبع وراءها. وينبغي أخذ حالة البلدان النامية في الاعتبار في أي مناقشة عن القدرة المفرطة للأساطيل والمسائل ذات الصلة، على النحو الذي يتطلبه الاتفاق. ويعترف الصندوق بأن الأساليب الراهنة للحد من مشكلة القدرة المفرطة على النطاق العالمي لا تضمن الاستدامة طويلة الأجل لمصائد الأسماك العالمية. وهناك حاجة لخلق حوافز اقتصادية تدفع صناعة صيد الأسماك نحو تحقيق هذه الغاية. ويقوم الصندوق حاليا بالعمل مع شركاء من الصناعة لإنشاء المجلس الإشرافي البحري، وهو منظمة مستقلة لا تهدف للربح تقوم في حالة إنشائها بوضع مجموعة من المبادئ العامة لصيد الأسماك المستدام ومجموعة من المعايير لمصائد الأسماك كل على حدة. وتميز مصائد الأسماك التي تفي بهذه المعايير بشعار يوضع على منتجاتها، مما يسمح للمستهلكين بانتقاء المنتجات التي يتأكدون أنها أتت من مصدر حسن الإدارة ومستدام. وستعتمد المعايير والمبادئ على تلك الواردة في اتفاق عام ١٩٩٥ وفي مدونة قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٠، الفقرتان ١ و ٣.

(٢) المرجع نفسه، الفقرتان ٤ و ٥.

(٣) الاتفاق على خفض معدل نفوق الدرفيل في مصيدة أسماك التون في المنطقة المدارية الشرقية من المحيط الهادئ، المبرم في لاجوللا، كاليفورنيا، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

(٤) بعد ذلك، وقعت الجماعة الأوروبية مع عدة من أعضائها، بما في ذلك فنلندا، الاتفاق في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

الحواشي (تابع)

(٥) بعد ذلك، أودعت الولايات المتحدة، في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، صك تصديقها لدى الأمين العام.

(٦) تقريـــــر الدورة الثالثة عشرة للجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي، دكار، ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تقرير مصائد أسماك منظمة الأغذية والزراعة رقم ٥٣٤ (FLPL/R534 (Bi))، الفقرة ٥٠.

(٧) محاضر جلسات الاجتماع العادي الرابع عشر للجنة الدولية لحفظ أنواع أسماك التون في المحيط الأطلسي، مدريد، ١٠-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، البند ١٠ (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة)، الفقرة ١٠-١.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٠-٧.

(٩) المرجع نفسه، الفقرات ١٠-٩، ١٠-١٠، ١٠-١٣، ١٠-١٥، ١٠-١٦، ١٠-٢٢.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٠-٢٥.

(١١) للاطلاع على نص القرار، انظر A/51/210، المرفق، ص ٣٧.